على ظاهر هذه العبارة دفع لما ذكره الاستاد روح الله روحه في شرح الرسالة
من قوله لو كان كل واحد من التصورات والتصديقات بديهيا لما كان شيء من الاشياء
مجهولا لنا بمعنى انا لم نحتج في تحصيل شيء من التصورات والتصديقات الى نظر كذا
ذكره المص في شرح الكشف وح لا يرد عليه الاعتراض بان البداهة لا ينافي المجهولية
ولا توجب الحصول هنا كلامه وانت خبير بان ما ذكره قدس سره في جواب هنا
الكلام لا يلايم كلام الشارح ولا يستقيم من قبله لانه ره قال بعد هذا الاعتراض
والحق الخ ولو كان مقصوده ما ذكره قدس سره تعالى الاولى ولم يقل فالصواب
فلا يستقيم ما ذكره من الجواب قوله وقد جمع هنا ايضا بين التصورات والتصديقات
اه وقد جمع في مقام نفي النظرية بين القسمين في الدعوى والبيان كما جمع في مقام
نفي البداهة فيهما والمقصود بيان حال كل واحد منهما على حدة فوقع القصور
في العبارة نظرا الى اداء المقصود لكنه ما قدس سره والغرض من هذا الغرض
في المقامين دفع ما ورد على كلام المص من ان استدلاله لا يفيد مطلوبه الذي هو
بداهة البعض من كل منهما ونظرية البعض منه بل يفيد بداهة السوال من الغفلة عن
لفظ كل الثانية لو حملت على الافرادي وقد عرفت ان فائدة ادراجها دفع هذا
السوال ودفعا ذكره قدس سره ان المقصود بيان حال كل واحد منهما على حدة
منافية وهذا انه اراد ان المقصود بيان الحال الثانية لكل من القسمين في حد
ذاته مع قطع النظر عن الآخر لا الحال الثانية لمجموع الآخر وبملاحظة فقد فعله

المص

المص وعبارته وافية باداء هذا المقصود بلا قصور وادراج لفظ كل فيه الغرض
كما عرفت وان اراد به ان المقصود بيان حال الكل بيانا على حدة كما يدل عليه قوله قدس سره
ان ليس كل واحد من هذه التصورات نظريا اه فلا نسلم ان المقصود هنا لا يكون
عبارته قاصرة عن هذا المقصود فيحتاج الى بيان النكتة في عدم ارتكاب هذا القصور
هذا المقصود والغرض من الحول بان المقصود هنا دفع الاعتراض عن المص
بان كلامه لا ينتج المطلوب وهذا الغرض حاصل بان يقال المقصود بيان الحال
الثابتة لكل على حدة في حد ذاته مع عدم قصوره في كلامه وبهذا يظهر فائدة ادراج
لفظ كل الثانية وعلى ما اختاره قدس سره يكون كلامه قاصرا عن اداء المقصود
وقد يكون لفظ كل مستدركة تامل قوله بطريق الدور او التسلسل قال ره في تعريف
الدور هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه اما بمرتبة اه قيل هذا التعريف غير مانع
لصدقه على توقف الشيء بجهة على ما يتوقف عليه بجهة اخرى وعلى توقف الشيء في زمان
واحد ويمكن ان يدفع الاول بان ضمير عليه راجع الى الشيء الموقوف واذا اختلف
الجهة كان الموقوف والموقوف عليه حقيقة هما الجهتين ولم يكن الموقوف والموقوف
عليه شيئا واحدا واعلم ان هنا منافقة ظاهرة وهي ان الدور المعرف هنا هو
الدور اللازم الذي حكم عليه بالبطلان وهو دور تقدمي لا مطلق الدور الذي
من جملته دور معي اذ هو غير باطل مطلقا واذا كان كذلك لا يكون التعريف
مانعا لدخول دور معي فيه فلا بد من تقييد التوقف بالتقدم بان يقال هو

Copyright © King Saud University